رصد 161تهديداً بالاستجواب أطلقه 34 نائباً في 22 قضية حركت التلويح بالمساءلة

«اتجاهات» للدراسات والبحوث يصدر تقريرا عن تهديدات النواب خلال دور الانعقاد الثاني

- وزيرا الدفاع والخارجية بعيدان عن المساءلة السياسية
- التجاوزات المالية وأداء الوزراء والتعليم والإسكان أبرزها

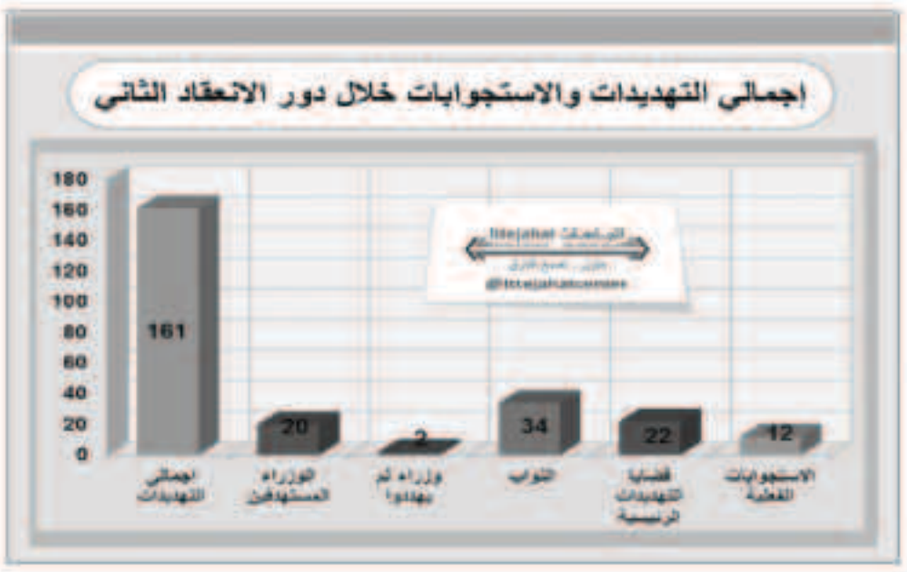

أصدر مركز اتجاهات للدراسات والبحوث برئاسة خالد عبد الرحمن المضاحكة تقريرا مفصلا عن تهديدات نواب مجلس الامة لحكومة الشيخ جابر المبارك خلال دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع عشر منذ انطلاقه حتى نهايته في 3 يوليو من العام الجاري 2014، وقد خلص التقرير الى أن اجمالي التهديدات بلغت 161 تهديدا، استهدفت كافة أعضاء الحكومة السابقة والمعدلة، عدا وزيرين فقط هما وزيرا الخارجية الشيخ صباح الخالد، ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح، وجاءت تلك التهديدات من خلال 34 نائبا على خلفية 22 قضية أبرزها التجاوزات المالية والادارية، وقد أفرزت تلويحات النواب بتفعيل أداة الاستجواب عن 12 استجوابا فعليا كانت محصلتها النهائية صفر.

وأوضح تقرير "اتجاهات" أن الشهر الثالث بعد تشكيل الحكومة، كان الأكثر حدة بين السلطتين، حيث بلغ عدد التهديدات 25 تهديدا وهو أعلى رقم من التهديدات في شهر خلال دور الانعقاد الثاني، وكان النواب بدأوا بالتلويح باستخدام أداة الاستجواب ضد الوزراء مبكرا، عقب اجراء الانتخابات مباشرة، حتى قبل انعقاد جلسات المجلس، فقد سجل مرصد اتجاهات 13 تهديدا خلال الشهر الاول، ارتفعت الى 18 تهديدا في الشهر الثاني، لكن مع ترجمة عدد من هذه التهديدات الى استجوابات فعلية ومع التعديل الوزاري في يناير الماضي انخفضت حدة التوتر تدريجيا، ترقبا لمعالجة الحكومة المعدلة للمشكلات التي تسببت في هذه التهديدات، لكن مؤخرا بدأت موجة التهديدات تتصاعد لتسجل 22 تهديدا في الشهر الثامن، ومع الشهر الاخير لانتهاء دور الانعقاد الثاني كان الهدوء سيد الموقف حيث سجل المرصد 6 تهديدات فقط.

الدائرة الثالثة الأكثر تلويحاً بالاستجواب بـ 56 تهديدا و«الخامسة» الأقل بـ 18
التهديدات بدأت مبكرا قبل انعقاد الجلسات.. والشهر الثالث شهد ذروة التوتر

قضايا التهديدات

وأشار تقرير "اتجاهات" إلى أن 22 قضية تهم المجتمع الكويتي كانت سببا مباشرا في هذه التهديدات، في مقدمتها التجاوزات المالية والادارية، حيث وجه النواب 49 تهديدا للحكومة في هذا الجانب وكان من أهم تلك التجاوزات ما هو متعلق بالهيئة العامة للاستثمار والشؤون الاجتماعية وملف التأميمات وصندوق الأسرة على حد قول النواب، وبسبب اداء بعض الوزراء غير المرضي تلقت الحكومة 15 تهديدا أغلبها لرئيس الوزراء ووزير الكهرباء والماء عبد العزيز الابراهيم، حيث وصف عدد من النواب ادائهما بالسيئ.

ووجه النواب 13 تهديدا على خلفية مشكلات تتعلق بشؤون مجلس الامة، أهمها عدم رد بعض الوزراء على الاسئلة البرلمانية، وأيضا 13 تهديدا بشأن الموظفين والعمال، ثم جاءت مشكلات التعليم خاصة تأخر تسليم جامعة الشدادية والذي يمثل تحديا صعبا لوزير التعليم في الفترة الحالية، فيما كانت قيم وعادات المجتمع الكويتي سببا في 9 تهديدات أطلقها النواب أغلبها على خلفية المفاهي المختلطة، وحفلات الرقص والغناء، كما جاءت معها أزمة الاسكان التي تمثل الاولوية الاولى للمجتمع الكويتي طبقا لاستطلاع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، وبسبب مشكلات الطرق والمواصلات تلقت الحكومة 8 تهديدات، و6 تهديدات لبرنامج عمل الحكومة والتنمية، ومثلهم للقضايا الصحية، فيما تلقت 3 تهديدات على خلفية قضايا المقدسات الشيعية ومثلهم للامطار ومثلهم حول قضايا الإعلام.

الوزراء الاكثر استهدافا

واشار تقرير "اتجاهات" ان تهديدات النواب استهدفت سمو الشيخ جابر المبارك، و19 وزيرا في الحكومة السابقة والمعدلة، وبعد رئيس مجلس الوزراء المستهدف الاول بتهديدات النواب، حيث تلقى 32 تهديدا، يليه أنس الصالح بـ19 تهديدا، ثم عبدالعزيز الابراهيم بـ13، ومحمد الخالد بـ8 تهديدات، وعبد المحسن المدعج بـ8تهديدات ايضا، وعلي العمير بـ7 تهديدات والشيخ سلمان الحمود 5 تهديدات، ثم هند الصبيح 4 تهديدات، ومحمد العبدالله وعلي العبيدي بـ3 تهديدات لكل منهما، وياسر آبل تهديدين، وأخيرا تهديد وحيد لوزير المواصلات عيسى الكندري.

وعن التهديدات الموجهة للوزراء الذين خرجوا من الحكومة في التعديلات الوزارية السابقة أكد تقرير "اتجاهات" أن ذكرى الرشيدي تلقت 10 تهديدات قبل خروجها، وتلاها في الترتيب كل من سالم الاذينة واحمد المليفي بـ 9 تهديدات، ثم رولا دشتي 8 والحجرف 7 ، والشيخ سالم عبد العزيز 6، ونايف العجمي 5، بينما كان الشمالي في الترتيب الاخير بتهديدين فقط.

النواب الاكثر تهديدا

وأفاد تقرير "اتجاهات" أن النائبة المستقيلة صفاء الهاشم والنائبان المستقيلان صفاء الهاشم ورياض العدساني الأكثر تهديداً بمعدل 22 تهديداً للأولى و17 للثاني

- رئيس الوزراء المستهدف الأول بـ 32 تهديداً يليه الصالح بـ19

كانت الاكثر تهديدا للحكومة خلال دور الانعقاد الثاني بواقع 22 تهديدا تلاها النائب المستقيل رياض العدساني بـ17 تهديد، ثم خليل عبدالله بـ12 تهديدا ومحمد طنا بـ11 تهديدا، ثم حمدان العازمي وعبدالله الطريجي بـ8 تهديدات لكل منهما، والنائب المستقيل حسين القويعان بـ7 تهديدات ثم جمال العمر وسعود الحريجي ومحمد الهدية بـ5 تهديدات لكل منهم.

الدوائر الاكثر تهديدا

وحسب تقرير "اتجاهات" تعد الدائرة الثالثة الاكثر تهديدا للحكومة، حيث وجه 7 من نوابها 56 تهديدا، تلتها الدائرة الرابعة بواقع 31 تهديد من خلال 7 نواب ايضا، بينما جاءت الدائرتان الاولى والثانية في ترتيب متوسط بواقع 28 تهديد، في حين تعد الدائرة الخامسة الأقل تهديدا حيث ان نصف نواب الدائرة وجهوا 18 تهديدا بالاستجواب.

الاستجوابات الفعلية

وأشار تقرير "اتجاهات" إلى أن التهديدات أفرزت 12 استجوابا فعليا، لسمو الشيخ جابرالمبارك و6 من أعضاء حكومته، ويعد رئيس الوزراء الاكثر استهدافا بها بواقع 4 استجوابات، تلته رولا دشتي، والاذينة، ويعد النائب المستقيل رياض العدساني هو الاكثر تقديما للاستجوابات بواقع 4، تلته النائبة المستقيلة صفاء الهاشم والنائب المستقيل أيضا حسين القويعان باستجوابين لكل منهما، ثم (خليل عبدالله- التميمي - الدويسان - حمدان العازمي- صالح عاشور - عادل الخرافي- عبد الكريم الكندري) بواقع استجوابا واحدا لكل منهم.

التعديل الوزاري ساهم في خفض حدة الاحتقان بين النواب والوزراء
12 استجوابا فعليا للمبارك و6 وزراء.. من بينهم رولا دشتي

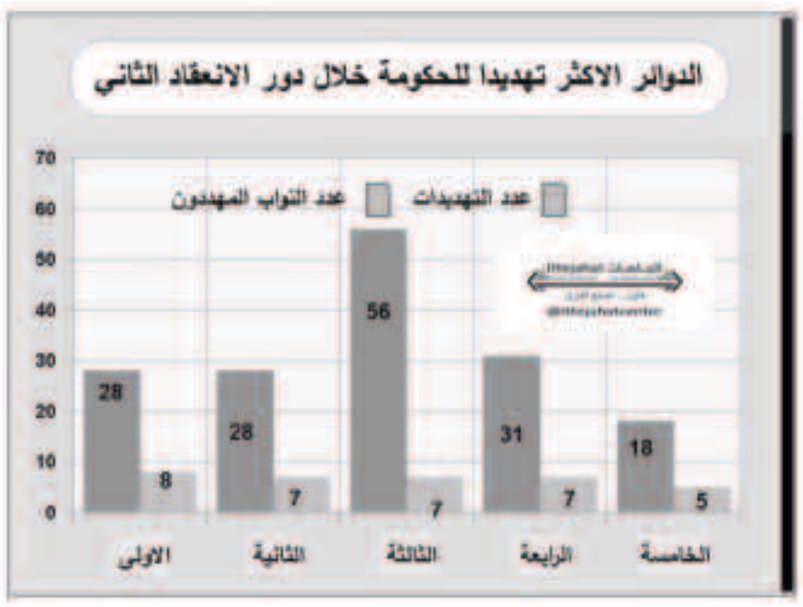

مشيداً بجهود وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير المواصلات

العدواني : مشروع جنوب سعد العبد الله سيحل 50 في المئة من المشكلة الإسكانية

منطقة جنوب سعد العبدالله سيحل جزءا كبيرا من المشكلة الإسكانية

أشاد النائب عبدالله العدواني سرعة تجاوب وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير المواصلات عيسى الكندري بشأن مشروع جنوب منطقة سعد العبدالله الإسكاني ، الذي سوف تقوم بلدية الكويت بتسليمه الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية قريبا كما جاء في تصريحات الوزير.

واوضح العدواني في تصريح صحافي ان الكندري من خلال رده على سؤال وجهه العدواني حول استعدادات وإجراءات البلدية لتسليم الموقع الى السكنية كشف جملة من الجهود لوزارات الدولة وهيئاتها للإسراع في تجهيز المشروع ليكون صالحا للسكن وازالة العوائق الموجودة عليه حاليا

و قال العدواني أن إقرار مشروع جنوب سعد العبدالله سيحل 50% من المشكلة الإسكانية ، التي تعتبر من اهم المشكلات التي يعاني منها المواطنين ، خاصة في ظل ارتفاع أسعار العقار في البلاد لافتا الي دور مجلس الامة في اقرار القوانين الاسكانية وسرعة الاجراءات الحكومية لحل هذه القضية

واضاف العدواني إلى أن هذا المشروع والذي تبلغ مساحته 59 كم2 كما جاء في رد الوزير الكندري قادر على خفض عدد الطلبات الإسكانية التي باتت مرتفعة في الآونة الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة وسيكون فاعلا في حل القضية الاسكانية مثمنا سرعة اجراءات الحكومة ممثلة بوزارتي البلدية والاسكان ازالة العوائق من امام المشروع وتنفيذها خاصة بنقل كل ما من شانه ان يعرقل انجازه

وأكد العدواني على حرصه على متابعة كل ما يتعلق بالقضية الإسكانية ، مثمنا الدور الذي تقوم به الحكومة بشكل عام والوزير بشكل خاص في حل هذه القضية ، آملا أن يتم الاسراع في إنجاز المشاريع الاسكانية الأخرى لتتمكن جميعا من حل قضية طال امدها

عبدالله العدواني